Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

مجلة ديالى للبحوث الانسانية

العدد (107) المجلد (1) اذار 2026

الأبعاد الأمنية لمشكلة الفقر في العراق دراسة في الجغرافية السياسية

The security dimensions of the poverty problem in Iraq A study in political geography

م.د. محمد صالح عباس صالح البرزنجي
جامعة الموصل كلية التربية للعلوم الانسانية قسم الجغرافيا

Email: mohammed.salih.a@uomosul.edu.iq

Published: 1- 3-2026

Keywords: الفقر، الامن، الجرائم، العراق.

Abstract

Poverty is a problem socio-political and economic issue with serious social, psychological, and humanitarian consequences for the population. This topic holds a vital place in geographical research due to the diverse problems it creates across political, economic, educational, and demographic dimensions at both local and international levels, affecting both citizens and governments.

Poverty isn't a phenomenon that can be fought in a single generation; it has deep-seated roots in every society and is a source of many problems faced by a country's population.

There's a strong link between poverty and security. As poverty rates rise, so do security concerns and the incidence of illegal and security-related violations in most countries. Many lawbreaking activities and various crimes stem from an individual's economic hardship, which pushes them to act illegally.

The reasons for the spread of poverty can vary, but political factors are often a primary cause, especially regarding wealth distribution, job creation, weak development projects, and a failure to activate the private and public sectors' roles in addressing this issue. Poverty negatively impacts security and public safety, and can undermine the rule of law. It can sometimes lead to political instability, national disunity, and an increase in organized crimes like terrorism, human and organ trafficking, and the spread of drugs. Illiteracy, ignorance, and migration are other factors that all negatively affect security and the enforcement of law. Therefore, all stakeholders must play their part, as this phenomenon affects a state's strength in developing its population's role in supporting the country's security, economy, and politics for sustainable security.

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

الفقر مشكلة سياسية اجتماعية اقتصادية ذات اثار اجتماعية ونفسية وانسانية خطيرة للسكان، فقد احتل هذا الموضوع مكانة مهمة في البحث الجغرافي، لما لهذه الظاهرة من مشاكل مترتبة بأبعادها المتنوعة الامنية والسياسية والاقتصادية والتعليمية والديموغرافية على مستوى المحلي والدولي للسكان والحكومات.

اذ ان الفقر ليس ظاهرة تحارب في جيل واحد وانما هي ظاهرة ذات جذور عميقة في كل مجتمع بوصفه مصدراً لكثير من المشكلات التي يعاني منها السكان في الدولة.

وترتبط ظاهرة الفقر ارتباطاً قوياً مع الجانب الامني حيث كلما ارتفعت نسبة الفقر ارتفعت معها المخاوف الامنية وارتفعت نسبة المخالفات الامنية والقانونية في اغلب الدول حيث تظهر حالات عديدة مخالفة للقانون و جرائم مختلفة تعود بالأساس الى خلل في المستوى الاقتصادي للفرد مما دفعه الى قيام بعملية مخالفة للقانون.

فقد تتنوع اسباب انتشار هذه الظاهرة الى دواعي سياسية بالدرجة ولاسيما فيما يخص توزيع الثروات توفير فرص العمل وضعف المشاريع التنموية وتفعيل دور القطاعين الخاص والعام في اخذ دورهم نحو معالجة هذه الظاهرة، وتنعكس سلباً على واقع الامن وسلامة السكان وفرض القانون كون الفقر يدفع في بعض الاحيان لاضطرابات سياسية، وتفكيك الوحدة الوطنية وتنامي الجرائم المنظمة مثل الارهاب والاتجار بالبشر والاعضاء البشرية وانتشار المخدرات والامية والجهل وظاهرة الهجرة وغيرها جميعها تؤثر سلباً لضبط الامن وفرض سيادة القانون. اذ لابد من تفعيل جميع الادوار في هذا الخصوص كون هذه الظاهرة تمس قوة الدولة في تنمية دور السكان للمشاركة في دعم الدولة امنياً و اقتصادياً وسياسياً نحو الامن المستدام.

المقدمة

تؤكد الدراسات الأمنية بشكل قاطع وجود ترابط قوي ومؤثر بين الأمن والاقتصاد وهو مفهوم محوري في الدراسات الاستراتيجية والدولية، يعتبر الاقتصاد القوي عاملاً رئيسياً في تعزيز الأمن والاستقرار. فزيادة فرص العمل، وارتفاع مستويات الدخل، وتوزيع الثروة بشكل عادل، تقلل من دوافع الأفراد للانخراط في الأنشطة الإجرامية أو المتطرفة او تلك المخالفة للأمن والقانون.

اذ يوفر الاقتصاد المزدهر الموارد المالية اللازمة لتمويل الأجهزة الأمنية للدولة، وتحديث معداتها، وتدريب أفرادها، مما يزيد من قدرتها على حماية الحدود، ومكافحة الجريمة، والحفاظ على النظام, تُمكن الدولة من مواجهة التحديات الأمنية المعقدة، بفعالية أكبر. كما تُعزز من مكانتها الجيوسياسية على الصعيد الدولي.

تعتبر العلاقة بين الفقر والأمن إحدى أبرز محددات الاستقرار السياسي والاجتماعي في العالم المعاصر يتجاوز هذا الارتباط كونه ظاهرة اقتصادية بسيطة ليصبح عاملًا محوريًا في تحديد الخرائط الجيوسياسية للصراعات والاضطرابات. فمن منظور جغرافي سياسي، لا يُنظر إلى الفقر كحالة اقتصادية بحتة، بل كعامل يغير من ديناميكيات القوة داخل الدولة وعلاقاتها مع الاخرين. الفقر يُنتج جغرافية خاصة به، حيث تتركز مناطق الضعف والتوتر في بؤر جغرافية محددة.

من منظور جغرافي سياسي، يؤدي الفقر إلى تآكل سلطة الدولة على مناطق معينة داخل أراضيها. في المجتمعات الفقيرة، قد تفقد الحكومة المركزية سيطرتها على الأطراف أو المناطق الحدودية، مما يسمح بظهور "فراغات سلطوية" تستغلها كيانات غير حكومية. هذه الفراغات تصبح بؤراً للنشاط الإجرامي والجريمة المنظمة، او تلك المخالفة لسياسات الدولة المركزية، حيث تزدهر العصابات التي تعمل خارج نطاق القانون. الفقر هنا لا يُسبب الجريمة فقط، بل يُعيد تشكيل جغرافية السيطرة، حيث تصبح العصابات هي الفاعل الحقيقي في تلك المناطق، وتفرض قوانينها الخاصة وتحتكر استخدام العنف، مما يُمثل تحديًا مباشرًا لسيادة الدولة وامنها. و الفقر قد يُحول المناطق إلى حاضنات للتطرف، مما يُشكل تهديدًا جيوسياسيًا يمتد تأثيره عبر الحدود والتي يمكن من خلالها ايضا تعزيز الهجرة الدولية وتنامي اثارها على قوة الدولة.

مشكلة البحث: تنطلق المشكلة البحثية من **تساؤل رئيسي:** (هل لتزايد معدلات الفقر في العراق علاقة مباشرة بتفاقم التحديات الأمنية).اما **المشاكل الفرعية:** ماهي اسباب الفقر ؟ هل هنالك علاقة بين الفقر والامن ؟ ماهي الانعكاسات الامنية لانتشار الفقر؟

فرضية البحث: انطلاقًا من مشكلة البحث التي تتناول العلاقة بين الفقر والأمن في العراق، يمكن صياغة الفرضيات التالية التي سيقوم البحث باختبارها وتحليلها:

الفرضية الرئيسية:

إن تزايد معدلات الفقر في العراق يرتبط بعلاقة طردية ومباشرة مع تفاقم التحديات الأمنية في البلاد.

الفرضيات الفرعية:

- تُعد العوامل الاقتصادية والسياسية والامنية والحروب، والفساد المالي والإداري، وضعف التخطيط الحكومي، هي الأسباب الرئيسية للانتشار ظاهرة الفقر في العراق.

- يوجد ارتباط وثيق ومتبادل بين الفقر والأمن، حيث يؤدي تدهور الأوضاع الاقتصادية إلى زعزعة الاستقرار الأمني، وفي المقابل، يؤدي غياب الأمن إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية.

- تتمثل الانعكاسات الأمنية لانتشار الفقر في زيادة معدلات الجريمة المنظمة والهجرة، وتصاعد حدة الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، وتوفير بيئة خصبة لنمو الجماعات المتطرفة والإرهابية.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في كونه يسلط الضوء على الأبعاد العميقة والمتشابكة للعلاقة بين الفقر والأمن، والتي تُعد من أبرز التحديات التي تواجه استقرار الدول ورفاهية المجتمعات في العصر الحديث.

أهداف البحث: أولاً– فهم أسباب الفقر: يعتبر تحليل أسباب الفقر نقطة الانطلاق الأساسية للبحث. فمن خلال تحديد العوامل الجذرية التي تؤدي إلى الفقر، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، أو سياسية او امنية، يمكن للبحث أن يقدم تشخيصًا دقيقًا للمشكلة.

ثانياً: إبراز العلاقة المتبادلة بين الفقر والأمن: تعد هذه العلاقة جوهر البحث، حيث يوضح أن الفقر لا يمثل مجرد تحدٍ اقتصادي، بل هو تهديد أمني خطير من خلال:

- **تأثير الفقر على الأمن:** يوضح البحث كيف أن الفقر يرفع معدلات الجريمة، ويُغذي الاضطرابات الاجتماعية، ويُشكل بيئة خصبة لانتشار التطرف والإرهاب. هذه الظواهر تُزعزع الأمن العام وتُقوض سلطة الدولة.

- **تأثير الأمن على الفقر:** يُظهر البحث أن غياب الأمن يُعيق التنمية الاقتصادية. فالصراعات والاضطرابات تُدمر البنية التحتية، وتُعطل الإنتاج، وتُثني المستثمرين، مما يؤدي إلى تفاقم الأوضاع المعيشية وزيادة الفقر. هذه العلاقة المتبادلة تُشكل حلقة مفرغة يصعب الخروج منها.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة الفقر في العراق.

الفصل الثاني– اسباب الانتشار الجغرافي للفقر في العراق.

الفصل الثالث: انعكاسات الفقر على الأمن.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمشكلة الفقر في العراق:

أولاً: مفهوم الامن: يقصد بالأمن بمفهومه الحديث قدرة الدولة على حماية وجودها وقيميها من التهديدات الداخلية والخارجية. وهناك اتجاهات أخرى تركز على ابعاد أخرى للأمن، ومفهوم الأمن القومي يركز على القوى الشاملة للدولة التي تشمل القضايا ذات الطابع السياسي العسكري، والاقتصادي الاجتماعي والتكنولوجي. والسكاني الديموغرافي[1].

ثانياً: مفهوم الفقر: تعددت مفاهيم الفقر بتعدد الدراسات في العلوم المختلفة التي تناولت هذا الموضوع. غالبًا ما يوصف الفقر بأنه (ظاهرة بالغة التعقيد والتشابك في آثارها، تمتد إلى جوانب متعددة قد تكون اجتماعية، اقتصادية، أو سياسية، وتصف حالة الحرمان النسبي لفئة معينة من المجتمع)[2].

ويُعرّف الفقر بشكل عام بأنه: قلة المنفعة بشكل عام، وقصور القدرة الإنسانية، وعدم وفاء الدخل بتحقيق النشاطات والتوظيفات التي تتولد عنها، وبالنتيجة عدم القدرة الإنسانية المناسبة للشخص[3].

اما مفهوم الفقر في المنظور الجغرافي السياسي: في إطار الجغرافية السياسية يُفهم الفقر بوصفه نتيجة للتفاوتات المكانية في توزيع الموارد وفرص التنمية ومراكز القوة، وهي تفاوتات تتشكل وتتعمق بفعل العوامل الجغرافية والخيارات السياسية وبنية العلاقات الدولية.

ثالثاً: تصنيف الفقر: وضعت العديد من الدراسات والبحوث تصنيفات محددة لظاهرة الفقر، واختلفت هذه التصنيفات بحسب نوع الدراسة وتوجهها. ومن أشهر هذه التصنيفات ما يلي[4]:

أ- **التصنيف على أساس مستوى الفقر:** يُقسم الفقر إلى عدة مستويات:

الفقر المطلق: هي الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان، عبر التصرف بدخله، الوصول إلى إشباع حاجاته الأساسية المتمثلة في الغذاء، والمسكن، والملبس، والتعليم، والصحة، والنقل.

الفقر المدقع: ويسمى بالفقر المزري، وهو الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان، عبر التصرف بدخله، الوصول إلى إشباع حاجاته الغذائية لتأمين عدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة، والذي يقترب من الفقر المدقع وما يسمى بالفاقة.

فقر الرفاهية: فقد عرّفه بعض الباحثين بأنه تلك الحالة التي تتعرض لها بعض الشرائح الاجتماعية، خاصة في المجتمعات الغربية المتقدمة التي تعيش أفرادها بالمنجزات الحضارية الحديثة، كالأجهزة المتطورة والحديثة، وتوفير وسائل الترفيه المتنوعة التي تفتقر إليها بعض الشرائح أو الفئات[5].

ب-التصنيف حسب العوامل المسببة للفقر: يقسم الفقر إلى نوعين رئيسيين هما:

1. **فقر التكوين:** يمثل هذا النوع مظاهر الفقر الناتجة عن المعوقات والصعوبات الواقعية أو الافتراضية، مثل العوامل البيولوجية والفسيولوجية. وفي مقدمتها، العوق البدني والعقلي والنفسي بأشكاله المختلفة، الذي يمثل قصورًا في القدرات الشخصية للأفراد. كما يشمل العوق الاجتماعي والنفسي، مثل: أ–الأنوثة مقارنة بالذكورة. ب–الشباب مقارنة بالأطفال وكبار السن.ت–الجماعات الفرعية مقارنة ببعضها أو بالمجتمع السياسي للدولة.

2. **فقر التمكين:** يُعتبر فقرًا مؤسسيًا، وينتج عن نقص في قدرة مؤسسات المجتمع على تلبية احتياجات الناس، أو وهو الأهم عن عدم تفعيل قدراتهم المتاحة أو الممكنة وحثهم على استثمارها[6].

ت–التصنيف حسب الديمومة: يقسم الفقر حسب الديمومة إلى الأنواع التالية[7]:

1. الفقر المؤقت:يستمر فترة قصيرة بسبب ظرف طارئ مثل فقدان عمل أو مرض، ثم تزول عند تحسن الوضع.

2.الفقر الموسمي: يحدث في مواسم معينة، مثل فترات الجفاف أو توقف العمل الزراعي، ويتكرر كل سنة.

3.الفقر الدائم: حالة فقر مستمرة يصعب الخروج منها بسبب ضعف الدخل أو انعدام الفرص أو التعليم.

ثالثاً–مقاييس الفقر: تكمن أهمية مقاييس الفقر في تقدير حجم الأسر والأفراد الذين يُعتبرون ضمن هذه الفئة، وتحديد شدة معاناتهم. كما تساعد في التعرف على سياسات الدولة، والتأثيرات الخارجية، والعوامل الأخرى المؤثرة في الفقر.

وتساهم هذه المقاييس في تحديد من هم الفقراء، وكم عددهم، وأين يقطنون؛ مما يساعد في تحديد الأدوات أو العلاقات التشخيصية اللازمة لتحليل ظاهرة الفقر. وهي أيضًا ضرورية لإعداد أهداف سياسات مكافحة الفقر ومتابعة مدى التقدم في تحقيقها[8].

لقد تطورت أنواع المقاييس المستخدمة لقياس الفقر، خاصة خلال العقود الخمسة التي تلت الحرب العالمية الثانية. ففي البداية، كان الفقر يُقاس من خلال الناتج القومي الإجمالي، ثم استُخدم الناتج القومي للفرد .بعد ذلك، تغيرت المقاييس لتشمل المؤشرات المتعلقة بالرفاهية الاجتماعية، وأخيرًا، وصلت إلى مفهوم التنمية البشرية المستدامة .وهكذا، تغيرت مقاييس الفقر مع مرور الزمن[9].

مقياس خط الفقر: يُعدّ خط الفقر واحدًا من أكثر الأساليب والمناهج شيوعًا واستخدامًا لقياس ظاهرة الفقر. يمكن تعريفه بأنه محاولة منهجية لوضع تقدير كمي لما يُطلق عليه الحاجات الأساسية للإنسان من غذاء وملبس.

وفقًا لهذا المفهوم، يُقسم الناس إلى فئتين: **فقراء**: وهم من يكونون تحت مستوى خط الفقر. **غير فقراء**: وهم من يكونون على أو فوق مستوى خط الفقر. بمعنى آخر، هذا الخط يفصل المجتمع قيد القياس إلى قسمين[10].

مقياس الفقر البشري: بالنظر إلى مقاييس الفقر السابقة، نجد أنها تبنت عوامل محددة في صياغة مقياس

لظاهرة الفقر؛ لأن كل واحد منها تسيطر عليه إحدى العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية.

رابعاً– مؤشرات الفقر: تعتمد مؤشرات الفقر على تحديد خط الفقر، بمعنى آخر، تحديد تكلفة الاحتياجات الأساسية التي توفر مستوى معيشي لائق في مجتمع معين[11].

لكن خط الفقر، رغم استخدامه للتمييز بين الفقراء وغير الفقراء، لا يعطي دلالات أخرى قد لا تقل أهمية، مثل مدى عمق الفقر وخصائص الفقراء .كما أنه لا يصلح للمقارنات الدولية؛ بسبب الأوزان الكبيرة التي تنعكس فيها أسعار السلع وتغيراتها، فإنه محدود الفائدة في المقارنات الزمنية، حتى في القطر الواحد. فمن هنا، برزت الجهود لتطوير مؤشرات أخرى لسد هذه الثغرات، ولتكميل الفائدة من مؤشر خط الفقر[12]. لذلك فإن خط الفقر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنسبة الفقر في التحليل الكمي والاثار المتبعة في تحديد الأفراد الذين يعيشون في حالة حرمان نسبي مقارنةً بمستوى المعيشة السائد في مجتمعهم. كما مبين في الجدول ادناه:

جدول (1) خط الفقر ونسبة الفقر في العراق

السنة	خط الفقر بـ(الدينار العراقي)	نسبة الفقر %
2014	120000	22.5
2015	130000	18.9
2016	130000	19.9
2017	130000	20.1
2018	150000	29
2019	150000	30
2020	150000	22.5
2021	150000	22
2022	150000	25
2023	150000	23

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الاحصائية 2024.

الفصل الثاني– اسباب الانتشار الجغرافي للفقر في العراق:-

أن مستويات الفقر في العراق ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالاستقرار السياسي والاقتصادي. فمن خلال التقارير الاحصائية نجد تذبذب معدلات الفقر بين حين واخر فبعد فترة من الانخفاض الملحوظ، شهدت تراجعًا في مؤشر الفقر، مما يؤكد أن التحديات الأمنية والسياسية كان لها تأثير مباشر على اوضاع السكان. كما مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (2) نسبة الفقر من مجموع السكان في العراق للمدة(2003–2022)

السنة	نسبة الفقراء من مجموع السكان	السنة	نسبة الفقراء من مجموع السكان
2003	%30	2013	%18.9
2004	%22.7	2014	%22.5
2005	%28	2015	%18.9
2006	%27	2016	%19.9
2007	%24.4	2017	%20.1
2008	%22	2018	%29
2009	%22.5	2019	%30
2010	%23	2020	%22.5
2011	%22	2021	%22
2012	%18.7	2022	%25

المصدر: وزارة التخطيط، جهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجية المعلومات، بيانات 2023.

يظهر تحليل الجدول مسارًا متموجًا يعكس تقلبات الأوضاع السياسية والاقتصادية. يمكن تقسيم التغيرات الرئيسية في معدل الفقر إلى فترتين أساسيتين.

المرحلة الأولى: تراجع ثم استقرار نسبي (2003–2012):

شهدت هذه الفترة انخفاضًا كبيرًا في نسبة الفقر بعد الارتفاع الأولي. بدأ الجدول بنسبة **30%** في عام 2003، وهي الأعلى خلال الفترة المشمولة، ثم تراجعت النسبة بشكل حاد إلى **22.7%** في عام 2004. استمر معدل الفقر في التذبذب بين **22%** و **24%** لعدة سنوات، قبل أن يسجل أدنى مستوى له على الإطلاق بنسبة **18.7%** في عام 2012. هذا الانخفاض يعكس على الأرجح تحسنًا في الظروف الاقتصادية وزيادة الإيرادات النفطية بفعل ارتفاع اسعار النفط.

المرحلة الثانية: مسار تصاعدي (2013–2022):

بدأت هذه الفترة بانقلاب في اتجاه الفقر، حيث عاد المعدل للارتفاع مرة أخرى. قفزت النسبة من **18.9%**في عام 2013 إلى **22.5%** في عام 2014، وهو ما يتزامن مع الأزمة الأمنية الكبرى بفعل دخول تنظيم داعش الارهابي لبعض المحافظات العراقية. استمر معدل الفقر في مسار تصاعدي، ليصل إلى **25%** في عام 2022، مما يجعله ثاني أعلى معدل.

التوزيع الجغرافي للفقر على مستوى المحافظات العراقية:

في حين تختلف معدلات الفقر فيما بين المحافظات بين الارتفاع والانخفاض منها تتأثر بالأوضاع السياسية واخرى بالأوضاع الاقتصادية و كذلك الاوضاع الامنية كما مبين في الجدول التالي:

جدول(3) التوزيع الجغرافي النسبي لمعدلات الفقر في العراق على مستوى المحافظات لعام 2022

ت	المحافظة	نسبة الفقر	ت	المحافظة	نسبة الفقر
1	دهوك	8.5	10	بابل	11
2	السليمانية	4.5	11	كربلاء	12
3	اربيل	6.7	12	النجف	12.5
4	نينوى	37.7	13	الديوانية	48
5	كركوك	7.6	14	المثنى	52
6	ديالى	22.5	15	ذي قار	49
7	الانبار	17	16	ميسان	45
8	صلاح الدين	18	17	البصرة	16
9	بغداد	10	18	واسط	19

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجية المعلومات، مسح الفقر في العراق والمحافظات لعام 2022.

يظهر في الجدول تباينًا جغرافيًا حادًا في معدلات الفقر بمحافظات العراق لعام 2022. يُشير هذا التوزيع إلى وجود انقسام تنموي واضح اذ يمكن تقسيم المحفظات حسبن نسب الفقر الى عدة مجموعات:

1- **مجموعة المحافظات ذات الفقر المرتفع جدًا:** تضم هذه المجموعة محافظات من الشمال والجنوب، مما يُشير إلى أن الفقر في العراق ليس مقتصرًا على منطقة واحدة، بل يرتبط بأسباب مختلفة:

- **نينوى:** بنسبة **37.7%**، تصبح نينوى واحدة من أكثر المحافظات فقرًا. هذه النسبة المرتفعة تعكس الدمار الهائل الذي لحق بالبنية التحتية والقطاع الاقتصادي نتيجة للصراع مع تنظيم داعش الاجرامي، وتُظهر أن جهود إعادة الإعمار لم تُترجم بعد إلى تحسن كبير في مستويات معيشة السكان.
- **محافظات الجنوب** :تستمر محافظات المثنى(**52%**) ، ذي قار(**49%**) ، والديوانية(**48%**) ، وميسان (**45%**)في تسجيل أعلى نسب الفقر في البلاد. هذا التناقض بين وفرة الموارد النفطية وارتفاع معدلات الفقر يُشير إلى أزمة حوكمة عميقة، وفشل في تحقيق التنمية المستدامة.

2- **مجموعة المحافظات ذات الفقر المنخفض:** تتميز محافظات إقليم كردستان بمعدلات فقر منخفضة جدًا مقارنة ببقية العراق، مما يعكس استقرارها النسبي وازدهارها الاقتصادي:

- **السليمانية :**أدنى نسبة فقر بـ .**4.5%** **أربيل** : **6.7%** . **دهوك 8.5%**

3- **مجموعة المحافظات ذات الفقر المتوسط:**

تضم هذه المجموعة المحافظات التي تتراوح معدلات الفقر فيها بين 10% و 20%، وتُمثل مناطق اقتصادية رئيسية: **بغداد : 10%** **البصرة: 17%** **الأنبار : 17%**

يبين الجدول رقم (3) أن الفقر في العراق هو ظاهرة متعددة الأسباب، وليس مجرد تفاوت بين الشمال والجنوب. فبينما يعكس الفقر في الجنوب مفارقة رغم وجود الموارد، يظهر الفقر في نينوى أن آثار الصراع هي محرك رئيسي للفقر. من ناحية أخرى، يُبرز انخفاض نسب الفقر في إقليم كردستان أن الاستقرار السياسي والاقتصادي يُعدان عاملًا حاسمًا في الحد من الفقر. ينظر الخريطة رقم (1).

خريطة رقم (1) التوزيع الجغرافي لانتشار الفقر في العراق لعام 2022

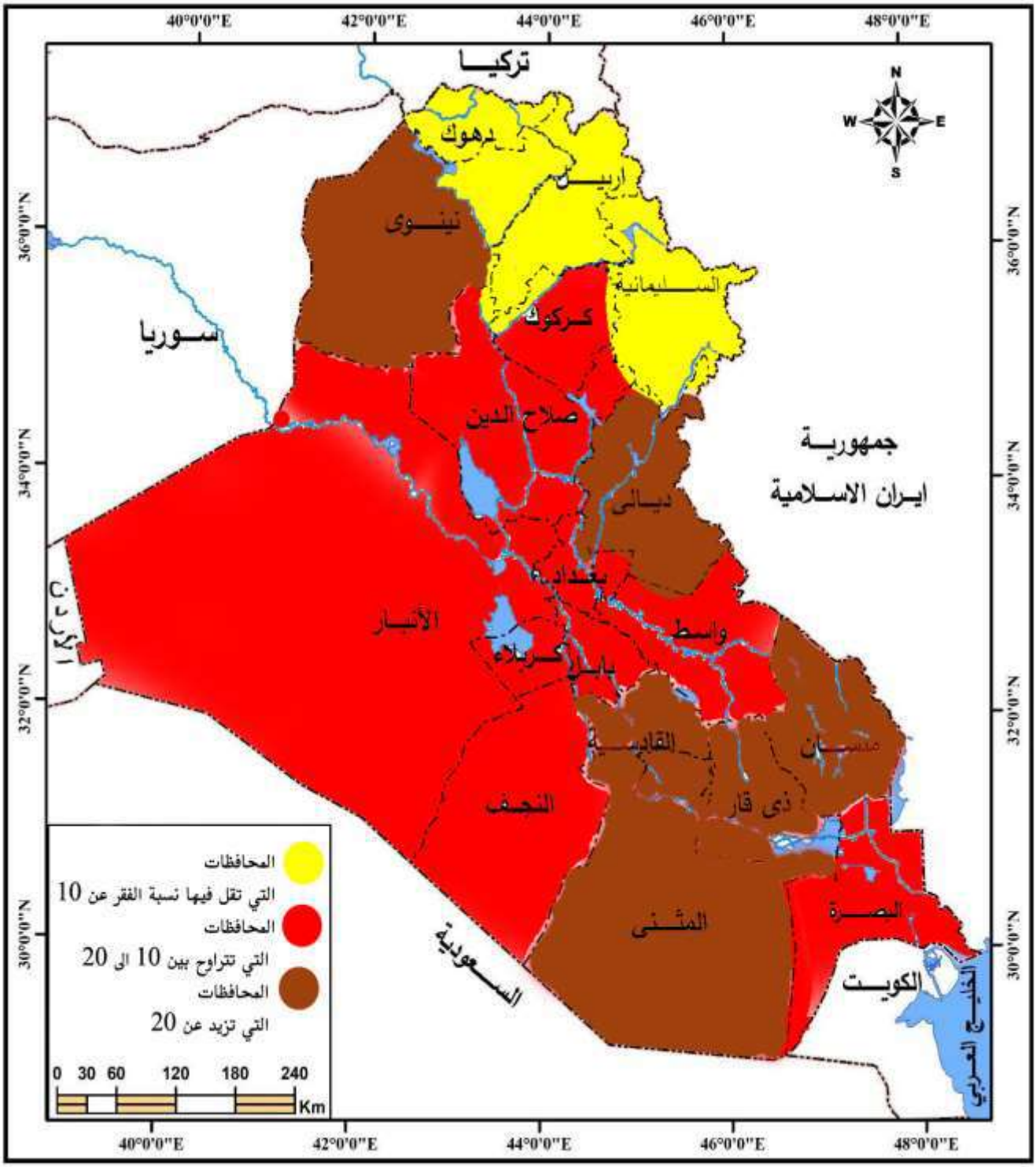

المصدر: الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول رقم (3).

الاسباب الرئيسية للفقر: اختلف الدراسات في تحديد أسباب الفقر حسب المجتمع وظروفه، ولا تختلف أسباب الفقر الحضري كثيرًا عن أسباب الفقر بشكل عام. على مدى العقود الأربعة الماضية، بقي الفقر في المدن مستعصيًا على الحل، وبقيت الفجوة الاقتصادية تتسع رغم الجهود المستمرة لتقليصها، بغض النظر عن الجدل حول طبيعة الفقر وأسبابه، يتفق الجميع على أن مسببات الفقر داخل المدن متعددة الأبعاد ومعقدة للغاية، ويصعب فهمها.وبشكل عام يمكن حصر اسباب الفقر في الجوانب الرئيسية التالية:

1_ الاسباب الديموغرافية – النمو السكاني في العراق: يعد النمو السكاني، الناتج عن الزيادة الطبيعية والهجرة، عاملًا رئيسيًا في تفاقم مشكلة الفقر، خاصة عندما تتجاوز معدلاته النمو الاقتصادي. يؤدي هذا التزايد إلى "التضخم الحضري" الذي ينتج عنه الفقر[13].

تسارع النمو السكاني يعني زيادة في حدة المشاكل، فمع ازدياد أعداد السكان، يزداد عدد الفقراء الذين يتزايدون بفعل النزوح من الريف إلى المدن. هذا الوضع يثقل كاهل الدولة وقدرتها على توفير الخدمات الأساسية وإعالة هذا الكم المتزايد من السكان، مما يجعلها عاجزة عن الإنفاق لتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية.
نتيجة لذلك، يزداد الضغط على الموارد المالية المتاحة، مما يسبب عجزًا في الميزانية لمواجهة النفقات المتزايدة. هذا يؤدي إلى تدهور البنى التحتية، وتفاقم الأوضاع المعيشية، واتساع دائرة الفقر[14].

-النمو السكاني في العراق: شهد العراق تزايدًا ملحوظًا في عدد سكانه. بدأ أول تعداد سكاني في عام 1927، وبلغ عدد السكان حينها حوالي 2.9مليون نسمة، ليرتفع إلى 3.2مليون نسمة في عام 1934.

- في تعداد عام 1947، وصل عدد السكان إلى 4,819,000 نسمة.
- في تعداد عام 1957، ارتفع إلى 6,308,000 نسمة.
- في تعداد عام 1977، الذي يُعتبر انجح تعداد في تاريخ العراق، بلغ عدد السكان 12,000,000 نسمة.
- في عام 1987، ارتفع إلى 16,335,000 نسمة.
- وبمعدل نمو 8.2%، ازداد عدد السكان بأكثر من الضعف، ليصل إلى 39,127,889 نسمة في عام 2020.
- وارتفع إلى 41,190,664نسمة في عام 2021، بمعدل نمو .2.5% وفي عام 2022، وصل إلى 42.128.050 نسمة، بمعدل نمو بلغ .2.25%. وكما مبين في الشكل التالي:

شكل(1) معدل النمو السكاني والفقر في العراق لعام 2020حسب المحافظات.

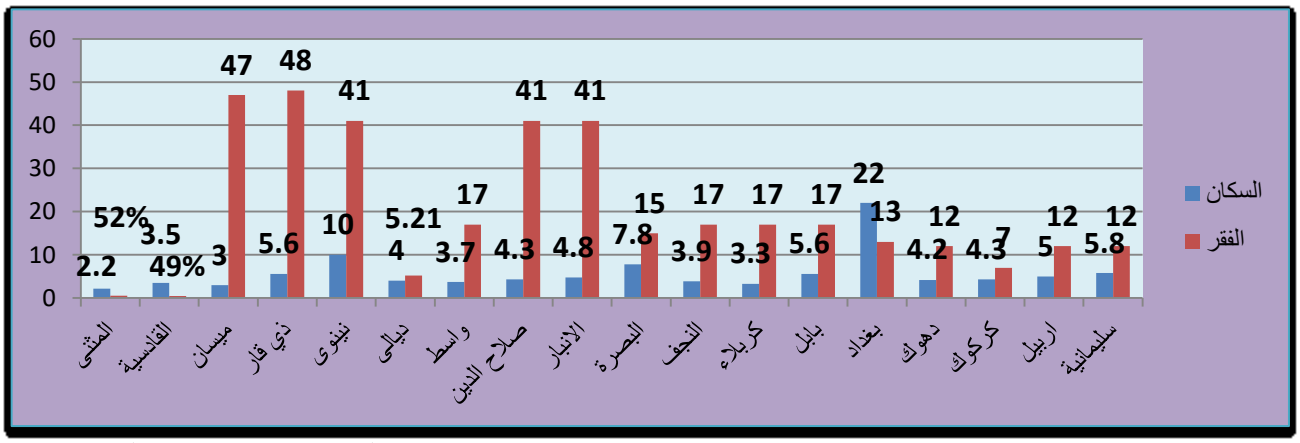

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: مينا سعيد رديعان، نمو السكان والفقر في العراق، مجلة اكليل للدراسات الانسانية، العدد19،ايلول، 2024، ص1201-1202.

2_ الاسباب الامنية-الحروب والنزاعات في العراق:

للفقر اسباب وعوامل كثيرة تأتي في مقدمتها الحروب وان اشد الدول فقراً هي التي دخلت الحروب ولاتزال تعاني من الحروب[15]. فمن المعروف أن رأس المال البشري هو الأساس لأي عملية تنموية، إلى جانب رأس المال الطبيعي وما يشمله من موارد وثروات بيئية. فضلًا عن ذلك، فمن خلال الحروب التي شهدتها الدولة العراقية فقد تعرضت الكثير من مقومات الدولة للتهديد، مما يؤدي إلى تفكيك هيكليتها، فتزداد معاناة البشر. هذا يعني بدوره تهديد الأمن القومي والإقليمي في بيئة تشهد تزايد أعداد اللاجئين والنازحين والفقراء، وتفشي حالات سوء التغذية والأمية[16].

فضلا عن ذلك ظهر التاريخ الحديث للعراق تأثير الظروف السياسية بشكل كبير على اقتصاده. فقد تسببت حرب العراق مع إيران (1980–1988) في ارتفاع معدلات الفقر، بينما كان الحصار الاقتصادي الذي فُرض عام 1991 الأشد تأثيرًا، حيث عزل البلاد وأدى إلى تفاقم الديون الخارجية، وارتفاع التضخم، وتدهور الخدمات الأساسية.

فقد تفاقمت هذه المشاكل بعد عام 2003 مع تدمير البنى التحتية، وزادت حدتها بشكل كبير مع ظهور التنظيمات الإرهابية عام 2014 التي سيطرت على موارد اقتصادية مهمة وأدت إلى تهجير السكان رافقها انخفاض اسعار النفط العالمية مما ادى الى ارتفاع معدلات الفقر لان العراق ذات اقتصاد ريعي يعتمد على بيع النفط في الاسواق العالمية[17]. مستمراً بالارتفاع لحين دخول جائحة كورونا عام 2019حيث ادى انتشار هذه

الجائحة ايضا الى تردي الوضع الاقتصادي وارتفاع نسبة البطالة والفقر بسبب توقف معظم المؤسسات ومجالات العمل فضلا عن انخفاض اسعار النفط عالمياً.

3_ الأسباب الاقتصادية:

أ-التحديات الاقتصادية: أن التحديات الاقتصادية تؤثر على "مختلف المستويات، أي أن تأثيرها لا يقتصر على الجانب المالي فقط، بل يمتد ليشمل الجوانب الاجتماعية والثقافية والتعليمية. فالفشل الاقتصادي ينعكس على جودة حياة الأفراد، والفرص المتاحة لهم، ويزيد من معدلات الفقر والبطالة، مما يعيق التنمية الشاملة.

تكمن المشكلة الرئيسية في الأنظمة الاقتصادية ليس فقط في التحديات الخارجية، بل في التناقضات الداخلية التي تمنع التنمية الحقيقية. وهذا يحدث عندما تركز السياسات على النمو الإجمالي على حساب توزيع الثروة، مما يخلق فجوات طبقية.

إن الفشل في استغلال الموارد بشكل صحيح، سواء بسبب الفساد الإداري، أو سوء الإدارة، أو غياب التخطيط الاستراتيجي، هو ما يمنع تحويل الثروات إلى تنمية مستدامة تعود بالفائدة على المجتمع ككل[18].

ب-الدخل الفردي والقومي: ظهرت اهتزازات واضحة في الدخل العراقي مما اثر سلباً على شيوع ظاهرة الفقر فقد تعرض العراق لظروف طارئة ادت الى تحويل جزء من الدخل لمعالجات الحالات الطارئة مثل الانفاق العسكري من خلال ذلك تم توجيه الانفاق المالي الحكومي نحو استدامة الحروب وذلك بفعل تعرض العراق لحروب خارجية وداخلية واخرها دخول تنظيم داعش الارهابي على المحافظات الغربية مما ادى الى التأثير على الدخل الفردي والدخل القومي ومعدل الصرف الحكومي واضطرت الحكومة لتسخير الجهود المالية نحو الانفاق العسكري واحتواء النازحين على حساب الانفاق في المجالات الاخرى التي اثقلت ميزانية الدولة وذلك لتحسين الاوضاع الامنية وادامة الانتصارات التي حققتها القوات الامنية والجيش العراقي والحشد الشعبي على الارهاب الداعشي وتعويض المتضررين من الحرب وتكاليف اعادة النازحين[19]. كما موضح في الجدول ادناه:

جدول (4) معدل دخل الفرد بالمقارنة مع الانفاق الحكومي للمدة (2003-2018) في العراق

السنوات	معدل نمو دخل افرد	الانفاق العسكري (% من الناتج المحلي الاجمالي)	الانفاق على التعليم (% من الناتج المحلي الاجمالي)	الانفاق على الصحة (% من الناتج المحلي الاجمالي)	الانفاق على البحث والتطوير (% من الناتج المحلي الاجمالي)
2003	-5.10	2.49	4.6	0.81	0.03
2007	20.31	2.23	5.1	0.23	0.04
2011	7.84	2.30	5.6	0.35	0.03
2014	-2.48	2.95	6.2	0.25	0.03
2018	4.57	2.85	6.7	0.22	0.04

المصدر: خطاب سعد محيميد، عقبة أحمد علاوي، مؤشرات الفقر في العراق دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت، مجلد15، العدد55,2023،ص188.

ت- **الاقتصاد الريعي:** يعد الاقتصاد الريعي في العراق، بتركيزه على النفط، هيكلاً اقتصادياً ضعيفاً في توليد فرص العمل. ويعود هذا الضعف إلى محدودية الروابط الأمامية والخلفية للقطاع النفطي مع باقي القطاعات. هذا الخلل يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر ، لأن الاقتصاد يعجز عن استيعاب العمالة الجديدة، وتظل القطاعات الأخرى معتمدة على الفوائض المالية للنفط. هذا التناقض واضح، حيث أن النفط يسيطر على الاقتصاد (بنسبة 53% من الناتج المحلي الإجمالي و90% من الصادرات)، لكنه لا يساهم إلا بنسبة 3% من التوظيف، مما يعيق بشكل كبير إمكانية استيعاب الفئات الفقيرة في سوق العمل[20].

ث-تفاقم الديون الخارجية:

تؤثر الديون الخارجية على الفقر في العراق من خلال عدة عوامل اقتصادية:

- تكبيل النمو الاقتصادي: تساهم الديون الخارجية في عرقلة النمو الاقتصادي، مما يؤثر سلبًا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويقلل من فرص تحسين مستوى المعيشة.

- الضغط على الموازنة العامة: يؤدي تراكم الديون إلى زيادة الأعباء المالية على ميزانية الدولة، مما قد يضطر الحكومة إلى خفض الإنفاق على القطاعات الأساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية وتوفير فرص العمل، والتي تعتبر حاسمة في مكافحة الفقر.

- ارتفاع معدلات التضخم والبطالة: إدارة الديون الخارجية بشكل غير صحيح قد تؤدي إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية مثل ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، مما يفاقم من مشكلة الفقر.

- تأثر المشاريع التنموية: قد يتم إعادة توجيه القروض المخصصة لمشاريع التنمية الأساسية نحو تسديد الديون، مما يعيق تنفيذ المشاريع التي يمكن أن تخلق فرص عمل وتقلل من الفقر[21].

شكل(2) نسبة الديون الخارجية من اجمالي الناتج المحلي في العراق

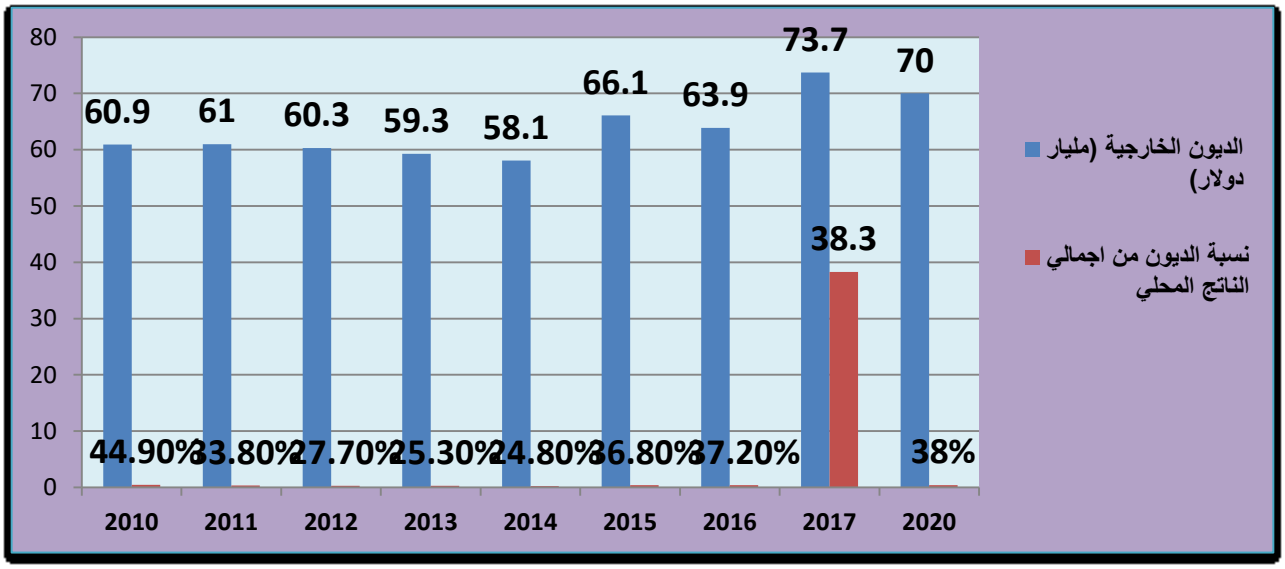

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: ناصر كاظم خلف، السياسات الإصلاحية للحكومات العراقية للحد من الفقر بعد عام2014، مجلة ابحاث ميسان، مجلد19، العدد 37، 2023،ص149.

5_ الأسباب السياسية والادارية وتنقسم الى:

أ-سياسة السلطة:

من الامور السياسية المؤثرة على الفقر غياب عدالة التوزيع والتفاوت في الدخل:

اذ لا تزال مسألة عدالة التوزيع والتفاوت في المداخل مصدراً للقلق في معظم البلدان، نظرًا لاتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء في المراكز الحضرية.

هذا الموضوع يستقطب الاهتمام بصورة واضحة وقاطعة، فلا يزال البشر حتى هذه اللحظة يختلفون حول ما يمكن أن يعنيه "التوزيع العادل للدخل". ومن الواضح أن توزيع الدخل في أي مجتمع لا يتم بصورة تلقائية، بل هو نتاج عملية معقدة تعكس التطور التاريخي والاجتماعي وكل التحولات في عملية الإنتاج[22].

للدولة دور مؤثر في إعادة التوزيع من خلال تدخل الدولة لإجراء تصحيحات في أوضاع التوزيع، إذا كانت جادة في الحد من الفقر. يمكن أن تؤدي إعادة توزيع الدخل عن طريق توفير الخدمات المجانية أو دعم هذه الخدمات إلى مساعدة الفقراء في تحسين أحوالهم. فتقديم الخدمات التعليمية والصحية مجانًا يؤدي إلى تمكين الأسر الفقيرة من توجيه ما لديها من قدرات محدودة إلى أوجه إنفاق ضرورية أخرى لإشباع احتياجاتها[23].

ب-تأثير الحصار الاقتصادي الدولي:

تعد العقوبات الدولية، مثل الحصار الاقتصادي الذي يفرضه مجلس الأمن الدولي، من العوامل التي تزيد من حدة الفقر. لقد حولت هذه السياسات شعوبًا كانت تتمتع بمستويات دخل مرتفعة إلى شعوب تعاني من تدهور حاد في كافة جوانب الحياة. وتُعدّ دول مثل العراق وليبيا وفلسطين من أبرز الأمثلة على المتضررين من هذه الإجراءات[24].

كما تم إضعاف الاقتصاد العراقي عبر تطبيق سياسات تجارية تمثلت في فرض قيود جمركية على الصادرات العراقية غير النفطية مقابل إلغاء تلك القيود على الواردات الأجنبية. أدت هذه الإجراءات إلى إغراق السوق المحلي بالسلع المستوردة، مما ألحق ضرراً بالغاً بالصناعة الوطنية وأسفر عن إغلاق عدد كبير من المصانع. ترتب على ذلك فقدان آلاف الأيدي العاملة لوظائفها، الأمر الذي ساهم في تفاقم ظاهرة الفقر وارتفاع معدلات البطالة[25].

ت-الفساد الإداري والمالي:

يعد الفساد مصدر تهديد للسكان، وخاصة الفقراء منهم، كما يهدد الحكومات. فالدولة التي يتفشى فيها الفساد قد تكون ضعيفة في معالجة اوضاع الفقراء الذين لا يملكون الموارد للتنافس مع الأغنياء في تقديم الرشاوى.

يحرم الفساد الفقراء من نصيبهم ويزيد من حدة الفقر بتحويل الموارد المخصصة لتخفيف حدة الفقر إلى جيوب المفسدين من المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال. كما أنه يوسع الفجوة القائمة بين الجنسين؛ لأن المبالغ المدفوعة بغرض الفساد تُدفع مقابل خرق قواعد الإنصاف في التشغيل والشراء.

وبالتالي فإن الفساد يؤجج الفوارق بين الفئات داخل المجتمع، لأنه يشكل في الغالب إعادة توزيع للموارد التي تُنقل من الفقراء إلى متقلدي المناصب. ويُعمّق الظلم بانتهاكه لحقوق الإنسان، ويتسبب في السخط السياسي والاجتماعي[26].

6-الاسباب البيئية:

تشير الدراسات إلى أن العلاقة بين الفقر و البيئة هي علاقة متبادلة التأثير. فمن ناحية، يُعد الفقر أحد الأسباب الرئيسية للتدهور البيئي وذلك لأن الفقراء، في سعيهم لتلبية احتياجاتهم المعيشية الأساسية، قد يُجبرون على ممارسة سلوكيات مدمرة لبيئتهم من خلال:

- يعتمد الفقراء غالبًا على الموارد الطبيعية بشكل مباشر (مثل قطع الأشجار للتدفئة والطبخ).

- قد لا يمتلكون القدرة على استخدام تقنيات زراعية أو صناعية صديقة للبيئة.
- غالباً ما تكون سكنهم في مناطق هشة بيئياً، مما يزيد من تعرضهم للكوارث الطبيعية.

- **تأثير البيئة على الفقر:**
  - من جهة أخرى، يؤدي التدهور البيئي (مثل التصحر، تلوث المياه، وتآكل التربة) إلى تدهور جودة الحياة، مما يؤثر بشكل مباشر على سبل عيش الفقراء، ويجعلهم أكثر فقرًا[27].
- **تدهور الإنتاج الزراعي بسبب:**
- **الجفاف وندرة المياه:** تعتمد الزراعة في العراق بشكل كبير على نهري دجلة والفرات، لكن الانخفاض الحاد في منسوب مياه النهرين، بالإضافة إلى قلة الأمطار، يقلل من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ويؤثر سلبًا على إنتاجية المحاصيل وبالتالي ارتفاع نسبة الفقر والبطالة لفقدان فرص العمل الزراعي.

- **ارتفاع درجات الحرارة:** تؤدي درجات الحرارة المرتفعة إلى زيادة تبخر المياه من التربة والنباتات، مما يضعف المحاصيل ويقلل من غلاتها. كما أن الظواهر الجوية المتطرفة، مثل موجات الحر والجفاف، تسبب خسائر كبيرة للمزارعين.

حيث اثرت هذه العوامل على ارتفاع نسبة الفقر من خلال:

- **هجرة المزارعين:** مع تدهور الأراضي الزراعية، يفقد العديد من المزارعين ومربي المواشي مصادر دخلهم وتعرضهم للفقر، مما يدفعهم إلى الهجرة نحو المدن بحثًا عن فرص عمل أخرى.

- **التهديدات على الثروة الحيوانية:** يؤثر نقص المياه على المراعي، مما يهدد الثروة الحيوانية مثل الأبقار والأغنام، والتي تعتبر مصدرًا مهمًا للدخل وللغذاء وفرص العمل.

الأمن الغذائي للفئات الأكثر ضعفًا:

- **زيادة الفقر:** يؤدي تدهور الزراعة إلى زيادة معدلات الفقر، مما يجعل من الصعب على الأسر شراء الغذاء الكافي والمغذي.

- **ضعف النظام الغذائي:** بما أن العديد من الأسر تعتمد على الحصص الحكومية، فإنها غالبًا ما تفتقر إلى الأطعمة الطازجة والمغذية مثل الفواكه والخضروات، مما يعرضها لمشاكل سوء التغذية[28].

7_الأسباب الاجتماعية: تنقسم الى:

أ-ضعف التعليم وانتشار الامية:

تُشير الدراسات إلى أن هناك علاقة طردية بين انخفاض مستوى التعليم وانتشار الفقر. فبينما لا يمكن الجزم بأن جميع الأفراد غير المتعلمين يعانون من الفقر، إلا أن ضعف التحصيل العلمي يُعدّ سبباً جوهرياً للوقوع في دائرة الفقر، نظراً لدوره المحوري في توفير فرص العمل، التي تُعدّ بدورها الوسيلة الأساسية لتحسين الدخل وبالتالي رفع المستوى الاقتصادي والمعيشي[29].

كما وتُمثل الأمية عاملاً حاسماً في تعميق فجوة الفقر، فهي تُساهم في تراجع المؤشرات التعليمية والصحية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. وهذا التراجع يؤدي بدوره إلى تفشي الفقر وانخفاض مستويات الدخل، مما يؤكد العلاقة القوية بين الأمية والفقر[30].

ب-الترمل والطلاق:

تُمثل حالات الترمل والطلاق إحدى أهم المتغيرات الاجتماعية التي تؤثر على كيان الأسرة. فهذه الظواهر تُحدث اضطراباً في الهيكل الاجتماعي، وتُخلف تبعات سلبية على المستويين النفسي والاجتماعي، فضلاً عن المشكلات الاقتصادية المترتبة عليها مثل العوز المادي وصعوبة تأمين المسكن[31]

الفصل الثالث: انعكاسات الفقر على الأمن:

اولا: مفهوم الامن:

يشهد مفهوم الأمن القومي تطورًا مستمرًا، إذ لم يعد مقتصرًا على البعد العسكري التقليدي. فمع بروز تهديدات جديدة وغير تقليدية، اتسع نطاق الأمن القومي ليشمل أبعادًا متعددة، منها الأمن السيبراني، والأمن الاقتصادي، والأمن الإنساني.

وفي ظل الانفتاح الرقمي الذي فرضته العولمة، واعتماد الدول بشكل متزايد على الأنظمة الإلكترونية في إدارة شؤونها، أصبحت هذه الأنظمة عرضة لمخاطر سيبرانية متعددة. ويعزى هذا التحدي إلى طبيعة قدرات الدولة التي تتجاوز الحدود الجغرافية، مما يجعلها غير قادرة على احتواء التهديدات الرقمية أو مجاراتها. فمفهوم الأمن القومي في تطور ملحوظ فهو يتعرض لتهديدات جديدة وغير تقليدية، متجاوزا الاطار العسكري ليغطي مجالات متعددة، فقد اصبح الامن اليوم يتعرض للاهتزازات من خلال المفهوم الجديد من جوانب عديدة ابرزها:

- **نشر التطرف:** استخدام المنصات الرقمية لترويج الأيديولوجيات المتطرفة وتجنيد الأفراد، مما يؤدي إلى زيادة العنف.
- **زعزعة الاستقرار:** توظيف المعلومات المضللة والأخبار الكاذبة للتأثير في الرأي العام وتقويض استقرار الأنظمة السياسية.
- **تأجيج الانقسام:** استغلال الفضاء الرقمي في نشر خطابات الكراهية التي تُغذي النعرات الطائفية والعنصرية.
- **الجرائم الإلكترونية:** ازدياد الجرائم الجنائية مثل الاحتيال وسرقة البيانات والابتزاز الإلكتروني[32].

ثانياً: علاقة الفقر بالأمن: ان التغيرات التي حصلت في القرن العشرين الغت الحدود الجغرافية للدول، وأصبحت المعلومات تمثل مجالًا حديثًا ومركبًا للصراع ومجال اهتمام الجغرافية السياسية لارتباطها بقوة الدولة، مثل الأمن الاقتصادي والامن الفكري، والأمن البيئي هذه التحديات الجديدة، العابرة للحدود التقليدية، تتطلب استراتيجيات أمنية مبتكرة تعتمد على التعاون الدولي، وتُركز على حماية الأفراد والمجتمعات بقدر اهتمامها بحماية الدولة كونه يعيد تشكيل العلاقات المكانية في الجغرافية السياسية[33]. واصبح الفقر احدى ادوات الناعمة لمنهجية العولمة في واقع الحداثة لتشكيل علاقات مكانية جديدة بمظاهر جغرافية مختلفة وتؤثر بشكل مباشر في الامن لأن الفقر يؤدي الى انتشار العديد من المظاهر داخل الدولة وفي سكانها الذي يؤدي الى خلل في الاوضاع الامنية واستمرار الفقر قد ينجم استمرار تلك المظاهر المخالفة للقانون وبالتالي انتشار الفوضى الامنية التي تضرب استقرار جميع مفاصل الدولة وسكانها.

ثالثاً: محددات الفقر وعلاقتها بالأمن: هنالك عدة محددات مرتبطة بالأمن التي من واجبات الدولة الحفاظ على الوضع الاقتصادي للسكان من اجل تخفيف حدة الفقر وحدود انتشارها لدى السكان، فهنالك عدة مظاهرة تنتج من الفقر وترتبط ارتباطا مباشرا بقوة الدولة من خلال الامن القومي للدولة، لان انتشار المساحة الجغرافية للفقر قد تؤدي لانتشار الجريمة والارهاب والمخدرات والفوضى والانتحار والعنف الاسري الخ. وبالتالي فإن الفقر اصبح اليوم احدى ادوات العولمة في التلاعب بتوجهات السكان وتقرير مصير الأنظمة وعليه يفترض حوكمة الفقر والاقتصاد من اجل استدامة الامن. يُقدم نموذج تنظيم "داعش" الإرهابي مثالًا حيويًا على كيفية توظيف الجهات غير الحكومية في اختراق الامن القومي الكترونيا كأداة رئيسية لتحقيق أهداف استراتيجية. وقد كشفت البيانات الإحصائية عن حجم البنية التحتية الرقمية للتنظيم، حيث امتلك أكثر من 53 ألف موقع إلكتروني، و 93ألف صفحة على فيسبوك باللغة العربية، بالإضافة إلى 43 ألف صفحة بلغات أخرى.

وقد أتاح هذا الانتشار الرقمي الواسع للتنظيم تحقيق أهدافه على مستويين رئيسيين:

1. **استقطاب المقاتلين:** أثبتت الحملات الإلكترونية للتنظيم الارهابي فعاليتها في تجنيد ما يقارب3400 شاب شهريًا، مما يؤكد على أن الفضاء الالكتروني لم يعد مجرد وسيلة تواصل، بل أصبح ميدانًا أساسيًا لعمليات التجنيد اللوجستية. وقد تجاوز تأثير هذه الحملات الحدود الجغرافية، إذ انضم إلى التنظيم أفراد من 73 دولة مختلفة، مما يُبرز الطبيعة العالمية للتهديد.

2. **الحرب النفسية:** استغل التنظيم شبكة الإنترنت في بث مشاهد إعدام الأسرى، بهدف نشر الخوف والرعب في نفوس سكان المدن المستهدفة. وقد أدت هذه الاستراتيجية النفسية إلى تحقيق مكاسب ميدانية، حيث دفعت بعض

السكان إلى الفرار أو الاستسلام خوفًا من المصير ذاته، مما يُبرز العلاقة التكافلية بين العمليات السيبرانية والعمليات العسكرية التقليدية.

يعد هذا المثال دليلًا قاطعًا على أن التهديدات الأمنية المعاصرة لم تعد محصورة في الأبعاد العسكرية التقليدية، بل باتت تشمل حرب المعلومات، والتلاعب بالرأي العام، وتوظيف التكنولوجيا لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية[34]. بعد ان وجد له بنية تحتية اقتصادية واجتماعية ودينية كون التنظيم اعتمد في تجنيده بعد التغلغل على المنظومة الامنية الى ظواهر الفكرية والعقائدية والاقتصادية والسياسية لان تجنيد الشباب نجح من خلال استغلال الفقراء لأغراض مادية واستغلال الفئات الاخرى من بوابة السياسة من خلال نشر الكراهية للنظام السياسي لدى السكان، بالإضافة الى تجنيد فئات اخرى طائفياً من خلال تفكيك النسيج الاجتماعي والديني بين الطوائف. ينظر الشكل التالي:

شكل رقم (2) انعكاسات مظاهر الفقر على الامن القومي

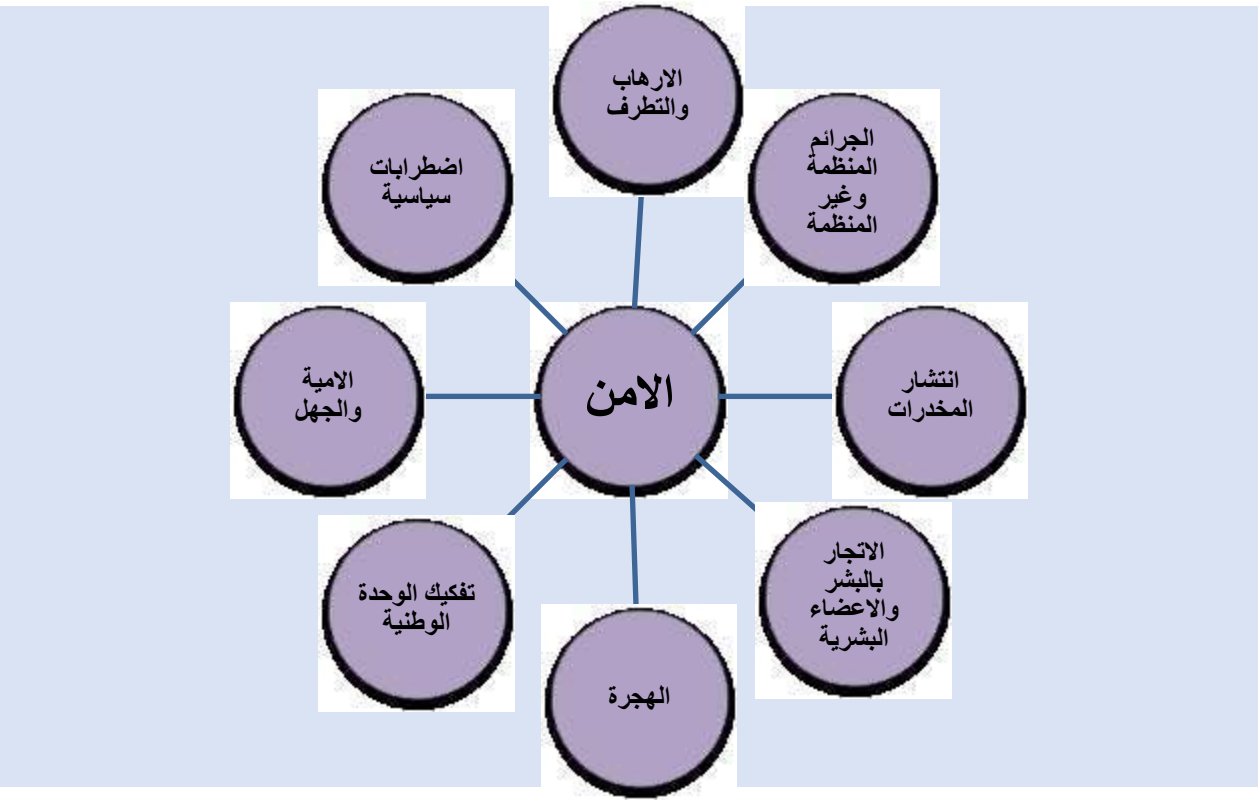

المصدر: الشكل من عمل الباحث.

اولا–الارهاب والتطرف: شكل الفقر والبطالة، خاصة بين فئة الشباب، عوامل أساسية تُغذي التطرف وتهدد الأمن القومي. ففي ظل الحرمان الاقتصادي، تُصبح الجماعات المتطرفة قادرة على استغلال شعور الأفراد بالإحباط واليأس.

وقد استغلت هذه الجماعات الضعف الاقتصادي في العراق في ادخال الإرهاب العابر للحدود، حيث قدمت وعودًا كاذبة للشباب لتوفير فرص للعيش، مما مكنها من تجنيد عدد كبير منهم وزجهم في الصراعات المسلحة وهذا ما أثر بشكل مباشر على أمن واستقرار البلاد[35]. أن معالجة التحديات الأمنية تتطلب استراتيجيات شاملة لا تقتصر على الجانب العسكري، بل يجب أن تتضمن أيضًا معالجة الأسباب الجذرية للتطرف مثل الفقر وتدني المستوى المعيشي، لضمان استقرار المجتمع وأمن الدولة.

ثانيا– انتشار الجرائم المنظمة وغير المنظمة: تُمثل الجريمة المنظمة تحديًا كبيرًا للأمن القومي العراقي، كونها نشاطًا إجراميًا ممنهجاً له أبعاد متعددة تشمل الجوانب السياسية، الأمنية، الاقتصادية، والاجتماعية. تُرتكب هذه الجرائم لأسباب نفسية واجتماعية واقتصادية، وتتفاقم بسبب الفوارق الطبقية وانتشار الفقر ابرز اسبابها من خلال استثمار حاجة السكان اقتصادياً.

في المقابل، تختلف الجريمة غير المنظمة تمامًا، إذ تُرتكب بشكل فردي أو عشوائي، وتفتقر إلى التخطيط أو المنهجية التي تميز الجريمة المنظمة. مثل الجرائم الجنائية والمالية[36]. التي تعاني منها المجتمعات المتخلفة، إذ يؤدي تدهور الأوضاع المعيشية إلى حالة من الإحباط واليأس تُلقي بظلالها على المجتمع، مما ينتج عنه ارتفاع في معدلات الجريمة[37].

ثالثا– انتشار المخدرات: شكل الفقر عاملًا رئيسيًا في تفاقم ظاهرة المخدرات في العراق، والتي تُعد تهديدًا خطيرًا يوازي الإرهاب في أثره على الأمن القومي. تُظهر هذه الظاهرة ترابطًا معقدًا بين الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية.

ان تدني المستوى المعيشي من أبرز الأسباب التي تصيب الشباب بالإحباط وتضعف قدرتهم على تحقيق طموحاتهم. وهذا الإحباط، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل التفكك الأسري، يسهل انخراطهم في تعاطي المخدرات أو المتاجرة بها كوسيلة للهروب من الواقع أو تحقيق مكاسب مادية سريعة مما يخلق بيئة مناسبة لانتشار الجريمة ويهدد الاستقرار العام.

بناءً على ذلك، تتطلب معالجة هذه الظاهرة استراتيجيات تمتد لتشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من اجل استدامة الامن القومي، من خلال توفير فرص العمل[38].

رابعا- الاتجار بالبشر والاعضاء البشرية: يعتبر الفقر العامل الأساسي لمعظم حالات الاتجار بالبشر والاعضاء البشرية وظاهرة بيع الأطفال، ففي العديد من الدول، تُجبر الأسر الفقيرة التي تفتقر لخيارات كافية لتأمين معيشتها على تسليم أطفالها إلى تجار البشر بحجة توفير فرص عمل لهم. تعتمد هذه الأسر بشكل كبير على دخل أبنائها من الأعمال الشاقة، مما يُبقي هؤلاء الأطفال في حلقة من الاستغلال والعبودية. يُعد الاتجار بالبشر ثالث أكبر نشاط إجرامي في العالم، بعد تجارة الأسلحة والمخدرات. كما أنه يُعتبر الأسرع نموًا.

وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية (ILO) إلى أن عدد ضحايا الاتجار بالبشر يبلغ مليوني شخص سنوياً يتم الاتجار بهم عبر الحدود.

عندما يكون الفقر سبباً لتنامي هذه الظواهر فقد تكون شبكة الإنترنت وسيلة في تسهيل وتوسيع هذه الظاهرة العالمية المقلقة، حيث أصبحت عصابات الاتجار بالبشر تستخدم مواقع إلكترونية مخصصة للترويج لأنشطتها الإجرامية، مما يُبرز مدى استغلالهم للفقر وتحويل الأفراد إلى سلع قابلة للبيع والشراء[39]. وبالتالي تعد هذه الظاهرة مخالفة لجميع الاعراف والقوانين الدولية وتهز الامن الانساني والامن القومي.

خامسا- الهجرة: ان الهجرة الدولية عملية قائمة على عوامل الطرد والجذب، حيث تدفع الظروف الاقتصادية الصعبة مثل الفقر وقلة الفرص الأفراد إلى مغادرة أوطانهم (عوامل الطرد)، بينما تجذبهم الفرص الاقتصادية الأفضل والدخول المرتفعة والمزايا الأخرى المتوفرة في البلدان المستقبلة (عوامل الجذب)، مما يجعل التفاوت في توزيع الدخل هو الدافع الرئيسي للبحث عن حياة اقتصادية أفضل[40].

وفي التحليل الجغرافي السياسي تعد الهجرة الدولية أحد أبرز التحديات التي تواجه سيادة الدول، نظراً لتسببها في استنزاف الموارد البشرية التي تُعتبر أساساً لبناء قوة الدولة وتنميتها، وهو ما يتطلب من الحكومات بذل جهود تنظيمية مكثفة تستدعي تنسيقاً فعالاً على المستويات المحلية والإقليمية والدولية[41].

وعليه فإن فقدان طاقة الدولة التي تخسرها من خلال هجرة الكفاءات والطاقات الشبابية التي تحتاجها الدولة وفي جانب اخر يمكن استخدام المهاجرين لصالح الدولة المستقبلة ضد دولة الام من خلال الحصول على معلومات مهمة عن واقع الدولة ونقاط ضعفها و قوتها و التي يمكن استخدامها للمصالح الخارجية ضد الامن القومي.

سادساً: تفكيك الوحدة الوطنية:

ان للترابط والتلاحم بين جميع المواطنين على اختلاف انتماءاتهم الدينية او القومية او المذهبية او العرقية او طبقاتهم الاجتماعية ضرورة امنية كبيرة جداً، لكونهم تجمعهم رابطة العيش المشترك والقدر الواحد فهذه الوحدة متكاملة واي محاولة لتفتيتها تدخل في نطاق المساس بالوحدة الوطنية، على الرغم من وجود تباين بين الأفراد

في الطبقية والايدلوجية فضلاً عن التنوع الديني او المذهبي، إذ ان هذه الوحدة ملازمة للتعايش السلمي بين أبناء الوطن الواحد مهما تعددت انتماءهم الديني والعرقي، وتعد من ضرورات حماية السلم الاجتماعي.

فإن الترويج لأثارة النعرات الطائفية والمذهبية لأشاعه الفتنه بين الناس من اجل تحفيز طائفتين مختلفتين على احداث التوتر المؤدي الى العنف المجتمعي، يضر بأمن الدولة الداخلي، واثارة هذه النعرات بدورة قد يؤدي الى حرب أهلية والاقتتال الطائفي[42]. وبالفعل شهد العراق نوعاً من هذه الاضرابات بدوافع متعددة كان ابرزها التهميش الاقتصادي وتدخلات خارجية وغيرها.

سابعاً: الامية والجهل:

يعيش العديد من الأطفال في بيئات فقيرة، مما يضعهم أمام تحديات اقتصادية واجتماعية تجعل من التعليم رفاهية يصعب تحملها. إذ يؤدي الفقر إلى عدم قدرة الأسر على تحمل تكاليف التعليم أو توفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء والمستلزمات المدرسية، مما يضطر الأطفال إلى ترك مقاعد الدراسة والانخراط في سوق العمل لمساندة عائلتهم، مما يزيد من الضغط على الأطفال لمساهمة في الدخل العائلي بدلاً من متابعة تعليمهم، هذه العوامل تؤدي إلى تراجع في معدلات التحصيل الدراسي، وتقليل فرص الأطفال في تحقيق تعليم مستدام[43].

فبذلك يتم تحويل الاطفال من عنصر الاستهلاك الى عنصر الانتاج. وبالتالي فهي تؤثر سلبا على قوة الدولة في جوانب متعددة منها ان الدولة بحاجة دائمة الى مجتمع علمي تكنولوجي لاستدامة قوتها في مؤسساتها، و في جانب اخر تفقد الدولة قوة سيطرتها على الفئات غير المتعلمة في جلب افكارهم وانتمائهم نحوها وقد يتعرضون الى الاستغلال في بناء افكار معارضة للدولة من قبل جهات معارضة والتلاعب في الورقة الامنية.

ثامناً– الاضطرابات السياسية:

يواجه الأمن القومي العراقي تهديدات متزايدة، ويُعزى ذلك إلى عدة عوامل داخلية وخارجية. على الصعيد الداخلي، يُعد غياب الانسجام السياسي بين القوى العراقية أحد أبرز مهددات الاستقرار. إذ تتنافس الأحزاب السياسية على السلطة، مما يؤدي إلى تغليب مصالحها الفردية وتعزيز نفوذها الخاص على حساب المصلحة الوطنية. هذا الصراع على المكاسب الداخلية والخارجية يضعف من قدرة الدولة على بناء جبهة داخلية موحدة ومواجهة التحديات، كما وتلعب دول الجوار دوراً مؤثراً في الديناميكيات السياسية العراقية. تتداخل مصالح هذه الدول مع الأوضاع الداخلية في العراق، خاصة فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين النظام السياسي العراقي والدول الاخرى. مما يزيد من تعقيد المشهد السياسي ويضعف الأمن القومي للبلاد[44]. فقد انعكس التنافس السياسي بشكل سلبي ومباشر على الأوضاع الأمنية في العراق، حيث تجلى ذلك في عدة جوانب:

- **تسييس المؤسسات الأمنية:** أدى ارتباط بعض القيادات الأمنية بالكيانات السياسية إلى استغلال هذه المؤسسات لأجندات حزبية، مما أضعف من حياديتها وكفاءتها في الحفاظ على الأمن القومي.
- **الاحتجاجات ودوافعها:** تحولت المظاهرات، سواء كانت بدوافع سياسية داخلية أو بتوجيهات خارجية، إلى عامل لزعزعة الاستقرار الأمني. فعلى الرغم من أن بعضها بدأ بمطالب اقتصادية مشروعة مثل "مظاهرات العاطلين عن العمل" التي طالبت بتوفير فرص عمل للشباب وتوظيف الخريجين، إلا أنها غالباً ما تأخذ مسارات مختلفة يمكن أن يؤدي إلى ثورات واضطرابات واسعة النطاق. غالبًا ما تكون هذه الانتفاضات مصحوبة بالعنف والفوضى، مما يؤدي إلى انهيار الأمن.

الخاتمة:

في إطار الجغرافيا السياسية، لا يُعد الفقر مجرد قضية اقتصادية أو إنسانية، بل هو عامل جيوسياسي محوري يشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي والدولي. تتجاوز هذه العلاقة البسيطة بين الجريمة والفقر لتشمل أبعاداً أوسع نطاقاً تؤثر في بنية الدولة الامنية ومجتمعها.

فقد يعد الفقر سبباً رئيسياً لعدم الاستقرار، حيث يغذي الشعور بالإحباط والتهميش لدى المواطنين. عندما يُقترن هذا الإحباط بغياب العدالة الاجتماعية والمساواة، يمكن أن يتحول إلى احتجاجات شعبية واضطرابات مدنية، مما يهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي.

يعمل الفقر على إضعاف الدولة من الداخل، مما يجعلها أكثر عرضة للتهديدات الخارجية. يمكن للجماعات أو الدول المعادية استغلال حالة الضعف الاقتصادي وعدم توفر فرص العمل لاستقطاب السكان وتجنيدهم، بهدف خلق فوضى واهتزازات أمنية داخلية، وهو ما يُعرف بـ"تسييل الفقر" لأغراض جيوسياسية.

كما وتدفع الظروف الاقتصادية الصعبة أعداداً كبيرة من السكان إلى الهجرة بحثاً عن حياة أفضل، وتُثير قضايا أمنية واجتماعية معقدة، كما يمكن استخدامها كأداة للضغط السياسي.

وبالتالي يؤدي إلى هجرة الأدمغة والكفاءات إلى الخارج. يمكن للدول المعادية أن تستغل هؤلاء المهاجرين، بما في ذلك الأفراد الذين قد يمتلكون معلومات حساسة، لنقل معلومات سرية أو التأثير في توجهاتهم ضد دولتهم الأم، مما يُضعف من قوتها الوطنية ويُهدد أمنها القومي.

فضلا عن ذلك يؤثر الفقر بشكل مباشر في أيديولوجية السكان داخل الجغرافية الواحدة. ففي ظل اليأس الاقتصادي، يُصبح الأفراد أكثر عرضة لتبني خطابات متطرفة أو مناهضة لتفكيك الوحدة الوطنية، مما يُسهل

على القوى الخارجية التلاعب بقوة الدولة واستقرارها الشامل، وان غياب الامن قد يعزز من الفقر ويدفع باتساع الجرائم بأنواعها المختلفة.

المصادر والمراجع:

[1] ـ احمد حامد البركي، تراجع فاعلية الحدود السياسية في تحقيق الامن القومي في ضل التقدم التقني(الامن الفكري انموذج)،مجلة أبحاث ميسان، المجلد الواحد والعشرون ، العدد الواحد والأربعون، السنة2025،ص339-340.

[2] عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001 ، ص19 .

[3] المصدر نفسه، ص13.

[4] محمد صالح ربيع، ظاهرة الفقر في الوطن العربي: الواقع والأسباب والنتائج، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2007، ص 125.

[5] علي حسين محمد اليدومي، الفقر في اليمن: المشكلة واستراتيجية المواجهة، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2004، ص 58.

[6] ثائرة عبد الفتاح محمد حطاب، المتغيرات الاقتصادية وانعكاساتها في مسارات تنمية المدن وخفض الفقر: ميسان - نموذجًا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، 2009، ص 87.

[7] محمد حسين باقر، الفقر في المنطقة العربية: المفاهيم ومنهجيات القياس، 2007، ص 4.

[8] ثائرة عبد الفتاح محمد حطاب، المصدر السابق، ص 88.

[9] مدحت كاظم القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص 23.

[10] حيدر مجيد عبود الفتلاوي، دور السياسات المالية في معالجة الفقر في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، 2009، ص 99.

[11] عبد القادر علي، تقييم سياسات واستراتيجيات الإقلال من الفقر في عينة من الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص 3.

[12] سالم توفيق النجيفي، وعبد المجيد، أحمد فتحي، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007،ص51.

[13] الفقر الحضري وارتباطه بالهجرة الداخلية: دراسة اجتماعية لبعض الأحياء الشعبية الداخلية في مدينة الرياض، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 120.

[14] أنيس زيارة محي، الفقر الحضري والتنمية المحلية: دراسة في الأسباب والمعالجات لمدينة الصدر (حالة دراسية)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، معهد التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، 2011، ص 39.

[15] الاء مالك بريهي منكاش، و رعد مطر مجيد الطائي، مشاهد الفقر وتمثلاته الجمالية في الرسم الأوربي الحديث – وحدة تعليمية مقترحة، مجلة نابو للبحوث والدراسات / العدد 50 / نيسان 2025، ص431.

[16] طلال أبو غزالة، النظام العربي والعولمة، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمّان، 2004، ص 118.

[17] عبد الزهرة فيصل يونس، حنان يونس حافظ، الافاق المستقبلية لمشروعات معالجة الفقر والبطالة في العراق، مجلة الادارة والاقتصاد، مجلد47، العدد133،الحزيران، 2022، ص161-162.

[18] Agenor, Pierre-Richard, (2002), Macroeconomic Adjustment and the poor analytical Issue and Cross-country Evidence,p13.

[19] خطاب سعد محيميد، عقبة أحمد علاوي، مؤشرات الفقر في العراق دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت، مجلد15، العدد55,2023،ص188.

[20] ناصر كاظم خلف، السياسات الإصلاحية للحكومات العراقية للحد من الفقر بعد عام2014، مجلة ابحاث ميسان، مجلد19، العدد 37، 2023،ص148.

[21] علي محمد عبد الحافظ، و فؤاد فرحان حسين، أثر الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية (العراق انموذجا) ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد20، العدد66، 2024، ص147.

[22] عبد الرزاق الفارس ، مصدر سابق ص94 - 93

[23] مدحت أيوب، "قضايا في الاقتصاد المصرفي بعد التكييف الهيكلي"، مركز البحوث العربية والإفريقية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2006، ص. 155.

[24] عبدالرحمن عبيد جمعه، وسام مجيد علي، تحليل وقياس خط الفقر في العراق للمدة 2007-2020، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد15، العدد2، 2023، ص4.

[25] اعياد عبد الرضا عبدال، محمد كامل غيث ساجت، الفقر وانعكاساته الخارجية على العراق من منظور جغرافي سياسي، مجلة كلية التربية للبنات للعوم الانسانية، العدد36، 2025، ص359.

[26] أنيس زيارة محي، مصدر سابق ص. 44

[27] Waddam & Ali M. (2003) Globalization and the Future of the Earth, First Edition, National House,p119.

[28] طارق جواد كاظم واخرون، جامعة المستقبل المشروع الممول: دور الجامعات في مواجهة تحديات التغير المناخي(دراسة التغير المناخي وتأثيره على الهجرة السكانية في مناطق أهوار جنوب العراق)ص20-21، بحث منشور عبر الموقع الالكتروني: https://energy.uomus.edu.iq/ArSustainability/pdf/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%87%D9%88%D8%A7%D8%B1_%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF2024.pdf

[29] عدنان عناد غياض العجيمي، التباين المكاني لمؤشري التنمية المستدامة (البطالة والفقر) في العراق لسنة2021، مجلة دراسات البصرة، العدد51،حزيران 2024، ص184.

[30] مهند محمد علي ، التركيب التعليمي لسكان قضاء الحويجة ، رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية، جامعة تكريت،2009 ، ص29 .

[31] ريم عبدالوهاب اسماعيل محمد ، المشكلات الاجتماعية للأرامل العراقية بعد عام 2003 ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، 2011 ،ص28 .

[32] احمد حامد البركي، تراجع فاعلية الحدود السياسية في تحقيق الآمن القومي في ضل التقدم التقني (الآمن الفكري أنموذجا)، مجلة أبحاث ميسان، مجلد 21 ، العدد 41، السنة 2025، ص340-341.

[33] احمد حامد البركي، المصدر نفسه، ص345.

[34] صالح مهدي هادي الشمري، زيد محمد علي اسماعيل، الأمن السيبراني كمرتكز جديد في الاستراتيجية العراقية، مجلة قضايا سياسية كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين، العدد 62، 2020 ،ص 282.

[35] سعيد محمد حسن ، تأثير التطرف على الاستقرار السياسي في العراق بعد احداث عام 2014 ، ابن خلدون للدراسات والأبحاث ،المجلد 22 ،العدد 7 ، 2022،ص 146.

[36] شيماء معروف فرحان ، بسمة سعد عبد الأمير ، استراتيجية الآمن الوطني العراقية بعد العام2014 : الفرص والتحديات، مجلة كلية العلوم السياسة ، الجامعة المستنصرية ، العدد 56 ، 2023 ، ص155.

[37] سهى كاظم ، مؤشرات الفقر البشري للصورة التي تقودها نساء الدراسة الميدانية في مدينة بغداد، (اطروحة دكتوراه غير منشورة)،كلية الآداب، جامعة بغداد، 2006، ص61.

[38] سعد الكندي، انتشار ظاهرة المخدرات في العراق. مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، 2018. عبر الموقع الإلكتروني: http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2018/02/22

[39] ضياء علي حسين، اسباب انتشار جرائم التجار بالبشر، مجلة الشرائع للدراسات القانونية، المجلد4، العدد3، 2024، ص223-ص226.

[40] محمد صالح عباس البرزنجي، التحليل الجيوبولتيكي للهجرة السكانية الدولية من الدول العربية، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، 2019، ص116.

[41] ستيفن كاستلز، ومارك ميللر، عصر الهجرة ترجمة: مني الدروبي، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2013، ص36.

[42] مصطفى طالب نعمة، جريمة الترويج لما يثير النعرات الطائفية او المذهبية (دراسة مقارنة)، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد الاول، المجلد 17، 2025، ص689.

[43] ايمان صباح علي مارد الدليمي، تأثير الفقر والبطالة على زيادة معدلات التسرب من التعليم الابتدائي دراسة تحليلية للتحديات والحلول، مجلة دراسات تربوية - وقائع المؤتمر الوطني لمكافحة التسرب المدرسي 2025،الجزء الأول، ص335.

[44] رفاه عبد العظيم عبد المحسن، السياسات العامة للأمن الوطني في مكافحة الارهاب في العراق بعد عام 2003 ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسة ، قسم النظم السياسية والسياسات العامة، جامعة النهرين،2017،ص143 .